مدار الإسرائيلي المنتهى

الثلاثاء ٢٠٢١/٩/٧ الموافق ٢٩ محرم ١٤٤٣ هـ العدد ٥٠٦ السنة التاسعة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مؤشر الصوت الإسرائيلي» الأخير: تراجع حادّ في نسبة الإسرائيليين المتفائلين بـ«مستقبل الأمن القومي»!

صفحة (٢)

أزمة المستشفيات الجماهيرية في إسرائيل.. الخلفية والتبعات

صفحة (٣)

.. في جلسة الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي لإقرار مشروع الميزانية العامة للعامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. (أ ف ب)

نجاح الحكومة الإسرائيلية في أولى مراحل إقرار الميزانية العامة مؤشر على ثباتها في المدى المنظور

كتب برهوم جرايسي:

أقرت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي، في نهاية الأسبوع الماضي، بالقراءة الأولى، مشروع الميزانية العامة، للعامين الجاري ٢٠٢١ والمقبل ٢٠٢٢، ورافق مشروع الميزانية ٥ قوانين أخرى ذات صلة، أبرزها ما يسمى «قانون التسويات» الاقتصادية. وعلى الرغم من أن تمرير الميزانية بالقراءة الأولى ليس نهاية المطاف، وأن الضغوط ستتعاظم عند اعداد الميزانية لإقرارها نهائيا في مطلع تشرين الثاني، إلا أن «الهدوء» الواضح في الائتلاف هو مؤشر لاحتمال كبير لإقرار الميزانية العامة نهائيا بدون أزمات، وهذا مؤشر ثبات للحكومة في المدى المنظور.

وقد صوتت كل كتل الائتلاف مع الميزانية، وكذا بالنسبة لكتل المعارضة التي صوتت ضدها، ولكن كان هناك غياب بين نواب المعارضة، ما ترك فجوة في التصويت بمعدل ٥ أصوات، وهذا مهم لائتلاف يرتكز على ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا. والآن تنتقل الميزانية الى اللجان البرلمانية ذات الاختصاص، لإعدادها للقراءة النهائية، إذ أن نواب المعارضة يقدمون اعتراضات على بنود في الميزانية، ثم يصوّت على هذه الاعتراضات في الهيئة العامة.

ولم تكن في الائتلاف اعتراضات تذكر حول الميزانية، باستثناء الاعتراض على مسار رفع جيل التقاعد للنساء إلى ٦٥ عاما، وفي المرحلة القريبة سيتم رفع جيل التقاعد الى ٦٤ عاما، ثم تبدأ مرحلة تدريجية لرفعه الى ٦٥ عاما، مع نهاية العام ٢٠٣٠. وانتهت اعتراضات عضوات الكنيست من الائتلاف، باتفاق على زيادة المخصصات الاجتماعية للنساء اللاتي فقدن عملهن وهن على مقربة من جيل التقاعد، بدون أي حديث عن جهد حكومي لخلق أماكن عمل لهؤلاء النساء. وكان تقرير لبنك إسرائيل المركزي، ظهر قبل سنوات، قال إنه يؤيد رفع جيل التقاعد للنساء، ولكنه حذر من أنه ليست في سوق العمل الإسرائيلية أماكن عمل للرجال والنساء في جيل متقدم، وخاصة النساء.

والجدل سيكون أساسا حول «قانون التسويات»، وهو نهج بدأت وزارة المالية العمل به في العام ١٩٨٥، واستمر طيلة الوقت، وهو يجمع سلسلة من القوانين والإجراءات الاقتصادية، من أجل تسيير وتسهيل تطبيق الميزانية العامة وأهدافها. وفي مثل هذا القانون الملازم لكل ميزانية عامة، نجد الكثير من الإجراءات الاقتصادية التقشفية، وتجميد قوانين فيها صرف على الجوانب الاجتماعية، وأيضا إجراءات اقتصادية على مستوى المستثمرين، مثل القانون الحالي، الذي يتضمن بنودا تتعلق بفتح وتوسيع أبواب استيراد مواد غذائية وزراعية استهلاكية أساسية، بزعم أن هذا سيساهم في خفض الأسعار.

ويبلغ حجم الميزانية العامة ٤٣٩ مليار شيكل (١٣٥ مليار دولار)، وميزانية العام المقبل ٤٦٣ مليار شيكل (أكثر من ١٤٢ مليار دولار)، وقد أعلنت الحكومة أنه بعد إقرار الميزانية، سيتم خفض ١,٥٪ من ميزانية غالبية الوزارات لتمويل الإضافة لوزارة الصحة بقيمة مليارَي شيكل.

وفي الواجهة، يظهر وكأن ميزانية وزارة التعليم هي الأكبر من كل ميزانيات الوزارات- ٦٧ مليار شيكل، تتبعها ميزانية وزارة الدفاع بقيمة ٦٢ مليار شيكل والتي تصرف على الجيش، إلا أنه لهذه الميزانية يضاف حوالي ١٢ مليار شيكل أخرى، هي الدعم العسكري السنوي الأميركي لإسرائيل بقيمة ٣,٨ مليار دولار، عدا دعم مشاريع صناعة أسلحة ومعدات عسكرية مشتركة، ما يعني أن ميزانية وزارة الدفاع في حدها الأدنى تصل إلى حوالي ٧٥ مليار شيكل (٢٣ مليار دولار)، كميزانية أساس، عدا الإضافات التي ستتبع لاحقا، وخاصة في نهاية العام، حينما يطلب الجيش الحصول على قسم من فائض ميزانيات الوزارات المختلفة.

ويشار إلى أنه في مجال سياسة الاستيطان، كانت وزيرة الداخلية أييلت شاكيد، قد أعلنت في وقت سابق، أن ميزانية المستوطنات في وزارتها وحدها، ارتفعت بنسبة ٥٠٪.

وتتوقع وزارة المالية أن يصل العجز في الميزانية العامة، في العام الجاري، إلى نسبة ٦,٨٪ من حجم الناتج العام أي ما يعادل من ٩٦ مليارا إلى ١٠٠ مليار شيكل (٣٠ مليار دولار). وتهبط نسبة العجز في العام المقبل حسب التخطيط إلى ٣,٩٪، وفي العام ٢٠٢٣ إلى نسبة ٣٪، وتواصل النسبة تراجعها حتى العام ٢٠٢٦ لتكون ١,٥٪. وعلى هذا الأساس تم إعداد ميزانية العام الجاري، إلا أن معطيات اقتصادية ظهرت في الأيام الأخيرة، دلت على أن الاقتصاد الإسرائيلي قد يحقق نموا فوق التوقعات، ما سيقلص العجز المتوقع.

وبات بعض المحللين يتحدثون عن احتمال ارتفاع النمو الإجمالي هذا العام إلى نسبة تتجاوز ٦,٥٪، في حين أن تقديرات وزارة المالية الجديدة للعام الجاري تتحدث عن نسبة نمو ٥,٥٪ في العام الجاري، بينما تقديرات بنك إسرائيل المركزي ما تزال محافظة، وتتحدث عن ٥,١٪. وهي نسبة شبيهة بتقديرات صندوق النقد الدولي، التي تتوقع أن يرتفع نمو الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٥٪.

انخفاض حاد في ميزانيات مؤسسات الحريديم

على الرغم من إعلان بعض قادة الائتلاف الحاكم أنهم لن يسمحوا بخفض ميزانيات مؤسسات المتدينين المتزمتين، الحريديم، كي يبقوا الباب مفتوحا أمام كتلتي الحريديم للتعاون مع الحكومة، إلا أن مشروع الميزانية العامة الذي أقره الكنيست بالقراءة الأولى، دلّ على خفض حاد في هذه الميزانيات. لكن هناك من يرى أن هذا التخفيض ليس نهاية المطاف، وقد يُعاد جزء من الميزانيات، إلا أنه في كل الأحوال فإن مؤسسات الحريديم لن تنعم بذات حجم الميزانيات التي حظيت بها خلال مشاركتهم في الحكومات السابقة. وميزانيات مؤسسات الحريديم موزعة في ثلاث قنوات مركزية، إضافة إلى الجهاز التعليمي الديني التابع لحركة شاس والذي تمويله يتم بموجب قانون ولا يمكن تقليص ميزانيته، بينما جرى تقليص ميزانيات المعاهد الدينية العليا، والمدارس التابعة لطوائف الحريديم الأشكناز، المعترف بها ولكنها ليست رسمية، كونها لا تلتزم بالمنهاج الدراسي الرسمي. والجانب الثالث هو ميزانيات «التثقيف الديني». وقد انخفضت ميزانيات المعاهد الدينية العليا من ١,٣ مليار شيكل إلى ٨٠٠ مليون شيكل، وهذه فجوة ضخمة، وتم خفض ميزانيات المدارس الدينية التابعة لطوائف الأشكناز هي أيضا بنسبة قريبة، من ٥٦٧ مليون شيكل إلى ٣٨٩ مليون شيكل. أما ميزانية التثقيف الديني، فقد تم خفضها بنسبة ٩٠٪، من ٢٣٠ مليون شيكل إلى ٢٣ مليون شيكل.

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «كالكاليست»، شاحر إيلان، إن جزءا من الميزانيات التي تم خفضها لم تكن ميزانيات أساسية، بل هي إضافات مما تعرف بتسميتها «ميزانيات الائتلاف»، إذ أن كل ميزانية عامة، يتم فيها تخصيص ميزانية للأحزاب الشريكة في الائتلاف، على أن توزعها على بنود صرف قائمة كميزانيات إضافية للميزانيات الأساسية، ولكن هذه الإضافة تقر في كل عام لوحده، وليست دائمة، ولا تدخل في أساس كتاب مشروع الميزانية العامة، بل توزع لاحقا، بعد إقرار الميزانية نهائيا.

ويتوقع إيلان أن تبادر كتلتا «يمينا» بزعامة رئيس الحكومة نفتالي بينيت، و«أمل جديد» بزعامة وزير العدل جدعون ساعر، إلى تحويل ميزانيات إضافية لمؤسسات الحريديم لتقليص الفجوة، من ميزانيات الائتلاف الخاصة، ولكن ليس إلى المستوى الذي كان، وبشكل خاص سيتم رفع ميزانية التثقيف الديني، لأن مؤسسات تابعة للتيار الديني الصهيوني تحظى بقسم منها.

ويتساءل إيلان في تقريره ما إذا مسألة خفض الميزانيات، وإبداء بادرة حسن نية من كتلتي «يمينا» و«أمل جديد» لتقليص حجم التخفيض، هي بادرة لمناورة جديدة مع كتلتي الحريديم، كي تبديا نوعا من التسهيلات في معارضتهما للحكومة.

يذكر أن وزير المالية أفيغدور ليبرمان الأشد معارضة لأحزاب المتدينين المتزمتين، الحريديم، لم ينتظر حتى موسم إقرار الميزانية العامة في الكنيست، وقرر إجراءات لتقليص حجم الميزانيات التي تتدفق على جمهور ومؤسسات الحريديم. فقد قرر ليبرمان، بموجب صلاحياته، وقف الدعم الحكومي لحضانات الأطفال في الجيل المبكر (حتى عمر ٣ سنوات)، الذي يُقدم للعائلات التي يعمل فيها الوالدان، في ما يخص الحريديم الذين لا يعملون بل يمكثون في معاهد دينية. وكانت الحكومة السابقة قد قررت سريان نظام الدعم على عائلات الحريديم التي الرجال فيها لا يعملون، بل «يتعلمون» في معاهد دينية، ومصطلح «التعليم» هنا، ليس بالمفهوم المعروف، بل هو لمن يمضون سنوات طويلة جدا في المعاهد الدينية.

ويجري الحديث عن وقف هذه المخصصات لنحو ١٨ ألف عائلة، تتقاضى دعما حكوميا عن ٢١ ألف طفل من عمر الولادة وحتى ٣ سنوات. ويجري الحديث عن توفير ٤٠٠ مليون شيكل سنويا، وهذا ما يعادل حوالي ١٢٣ مليون دولار. وعلى الرغم من قرار ليبرمان، الذي من المفترض أن يدخل حيز التنفيذ في مطلع العام المقبل ٢٠٢٢، إلا أن هناك ضغوطا داخل الائتلاف، إما لمنع تطبيق القرار، أو تقليص نطاقه.

ارتفاع حاد في طلبات المعونات قبل الأعياد

على صعيد آخر الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية، قال تقرير جديد نشر في نهاية الأسبوع الماضي، إن طلبات العائلات اليهودية الفقيرة، لمعونات غذائية مع حلول الأعياد اليهودية، التي تبدأ هذا الأسبوع برأس السنة العبرية، وتستمر أيام الأعياد حتى نهاية الشهر الجاري، ارتفع عددها بنسبة ٤٠٪، مقارنة مع العام الماضي، الذي سجّل هو أيضا ارتفاعا حادا، بفعل جائحة كورونا، والأزمة الاقتصادية التي تبعتها، من إغلاقات وبطالة حوالي مليون شخص.

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في استعراضها للتقرير، إنه لم تكن منطقة جغرافية واحدة لم تشهد ارتفاعا في عدد طلبات العائلات والأفراد للمعونات الاقتصادية. ففي أقصى الشمال، في بلدة كريات شمونه، القائمة على أنقاض قرية الخالصة الفلسطينية المهجّرة والمدمّرة، ارتفعت الطلبات بنسبة ٦٧٪، بينما القدس، حيث نسبة عالية جدا من المتدينين المتزمتين الحريديم، سجلت ارتفاعا بنسبة ٥٦٪ في الطلبات.

وقال الصندوق الخيري «يديدوت»، الداعم لـ ٢٥ جمعية تقدم مساعدات غذائية، ومنها ما يقدم وجبات ساخنة للفقراء، إن الصندوق يواجه وضعا صعبا في التجاوب مع طلبات جمعيات المساعدة، في الوقت الذي تراجعت فيه بشكل حاد التبرعات من المستثمرين وأصحاب المصالح الاقتصادية ومن الجمهور العام، خلافا لما كان عليه في فترة ما قبل انتشار كورونا، ما يعني ارتفاعا في عدد المعوزين وانخفاضا حادا في حجم التبرعات. وحذر الصندوق في وقت سابق، من أنه قد لا يكون قادرا عن ضمان كل المطلوب، وقد يكون هناك نقص في كمية الأغذية في هذه الجمعيات، ورغم ذلك، فقد خصص الصندوق ميزانية ٣٣ مليون شيكل (أكثر من ١٠ ملايين دولار) لتغطية طلبات ما قبل الأعياد العبرية.

ولا يشكل هذا التقرير مفاجأة، على ضوء الارتفاع المستمر في كلفة المعيشة في إسرائيل، وبالذات ارتفاع أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية الأساسية، ومعها المعدات والأجهزة البيتية، ففيها نسب ارتفاع الأسعار أكثر. وهذا انعكس أيضا على وتيرة التضخم المالي، التي عادت إلى ما كانت عليه قبل سبع سنوات. وبلغ التضخم في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام نسبة ٢٪، وساهم في هذا ارتفاع حاد في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، ولكن أيضا ارتفاع الطلب في الكثير من القطاعات، بعد عام من الإغلاقات في الأسواق والاقتصاد.

ومن المتوقع أن يدل تقرير مكتب الإحصاء الحكومي الشهري، الذي سيصدر في منتصف الشهر الجاري، أيلول، على استمرار ارتفاع التضخم المالي في شهر آب الماضي، نظرا لاستمرار ارتفاع الأسعار، وتقريبا لا يمر أسبوع إلا ويعلن فيه عن رفع أسعار في المواد الاستهلاكية الأساسية. فعلى سبيل المثال، أعلن في الأسبوع الماضي عن ارتفاع أسعار لحوم الطيور بنسبة ٢٠٪ في شبكات التسوق الكبيرة، والتوقعات تشير إلى ارتفاع آخر يتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪ إضافية في بحر الشهر الجاري، بذريعة الأعياد العبرية وإغلاق مسالخ، في الوقت الذي يرتفع فيه الطلب. وأيضا في نهاية الأسبوع الماضي، قالت تقارير اقتصادية إن الأجهزة والمعدات الكهربائية، خاصة البيتية، سجلت منذ شهر تموز ٢٠٢٠، وحتى نهاية تموز ٢٠٢١، ارتفاعات ما بين ٣٪ كحد أدنى وحتى ما تجاوز ٢٥٪. ويتوقع كبار مستوردي الأجهزة أن يكون ارتفاع آخر في الأسعار، بعد انتهاء الأعياد العبرية القريبة، بمعنى في مطلع تشرين الأول المقبل.

وفي حالة نادرة جدا، سجلت أسعار السيارات المستعملة ابتداء من مطلع الشهر الجاري أيلول، ارتفاعا بنسب تتراوح ما بين ١٪ إلى ٦٪، وهي حالة نادرة جدا في ما يتعلق بالسيارات المستعملة، وهو ارتفاع سيقود إلى ارتفاع أسعار السيارات الجديدة.

وكما ورد في تقارير أخيرة، فإن الجمهور في إسرائيل مقبل على موجة غلاء في نواح عدة استهلاكية، أبرزها الكهرباء، الذي سترتفع أسعاره للمستهلك العادي بنسبة ملموسة، تتراوح ما بين ٥٪ إلى ١٠٪ على عدة مراحل، بسبب تغيير في شكل احتساب ساعات ضغط الاستعمال، الذي سينتقل إلى ساعات المساء بدلا من النهار، وأيضا بسبب فرض ضريبة إضافية على انبعاث ثاني أكسيد الكربون، عدا تأثر أسعار الكهرباء بارتفاع أسعار النفط والغاز في العالم.

كلمة في البداية

عن عناصر السردية الإسرائيلية حول الانسحاب الأميركي من أفغانستان

بقلم: أنطوان شلحت

ما زالت العناصر التي تتألف منها السردية الإسرائيلية حول الانسحاب الأميركي من أفغانستان آخذة في التبلور، ومع ذلك بالوسع أن نشير إلى سيرورتين يبدو من الآن أنهما سترافقان مسار تبلورها: الأولى، عرض وتحليل المصالح الإسرائيلية في ضوء هذا الحدث الكبير، وارتباطاً بآخر الأوضاع الإقليمية والعالمية، والثانية، تجيير الحدث كمسوّغ لمواجهةٍ مواربةٍ مع الحكومة الإسرائيلية الحالية، كما يفعل محللون وساسة سابقون محسوبون على نهج الحكومات السابقة بزعامة بنيامين نتنياهو، وذلك لغايات عديدة في مقدمها تحقيق حلم استعادة الحكم.

ولعل أبرز عناصر هذه السردية المرتبطة بالسيرورة الأولى، وحسبما تراكم إلى الآن، عنصر التشديد على أنه في كل ما يتعلق بأمن إسرائيل في الوقت الحالي، وإلى الأبد، لا يمكنها سوى أن تعتمد على نفسها وعلى قوة ذراعها العسكرية. وبموجب كتابات كثيرة بشأن هذا العنصر، توقفنا عند أبرزها الأسبوع الفائت، فإن هذه الخلاصة كانت بمثابة فنارٍ اهتدى به جميع زعماء إسرائيل، بدءاً من ديفيد بن غوريون وصولاً إلى نتنياهو.

فضلاً عن ذلك، تتواتر في الأيام الأخيرة تحذيرات من مغبة تصميم الولايات المتحدة على الانسحاب من العراق أيضاً، وما قد يستتبعه انسحاب كهذا من «تعميق لوجود إيران العسكري والسياسي والإرهابي فيه»، كما كتب رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي السابق يوسي كوهين. ووفقاً لمحللين إسرائيليين آخرين ركزوا على هذا العنصر، فإن العراق يُعتبر بمنزلة البوابة الإيرانية إلى مياه البحر الأبيض المتوسط ما يستدعي التنويه بأنه يقع على مسافة مرمى صاروخ أو طائرة مسيّرة من دون طيّار من الأراضي الإسرائيلية.

ثمة عنصر ثالث في السردية الإسرائيلية يتمثّل في الاستنتاج الذاهب إلى أن الأحداث التي رافقت الانسحاب الأميركي من أفغانستان أدّت إلى تبلور وعي في الحلبة الدولية مؤداه أن ما حدث هو دليل على ضعف أميركي من جهة، وعلى هشاشة الأنظمة التي جرت محاولة هندستها بما يتلاءم مع النمط الغربي من جهة أخرى، وفي مقابل ذلك تتبلور سردية بشأن ما يُوصف بأنه «قوة التحمّل الاستراتيجي للأطراف الجهادية وقدرتها الكبيرة على الصمود وإصرارها». وبموجب ما أشار عدد من الباحثين والمحللين فإن هذا الاستنتاج هو مصدر إلهام لمُعادل هذه الأطراف الجهادية في الساحة الفلسطينية، وخصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي. وأرفق بعضهم تلك الإشارة بالتحذير من احتمال حدوث سيناريو في الساحة الفلسطينية مثل السيناريو الذي حدث في أفغانستان، في حال قيام إسرائيل بإخلاء مناطق في الضفة الغربية في إطار اتفاق مع السلطة الفلسطينية.

وفي سياق متصل تؤكد ورقة تقدير موقف جديدة لـ«معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب أنه من ناحية موضوعية يتعيّن على إسرائيل أن تخطط خطواتها انطلاقاً من الإدراك بأنه حتى لو كانت الإدارة الأميركية مخلصة في تأييدها ودعمها لإسرائيل، فإنه من الناحيتين النظرية والعملية ثمة فرصة ضئيلة في أن تكون هذه الإدارة مستعدة لتوظيف موارد عسكرية في المستقبل في مواجهة تحديات إقليمية بينها التحدّي الإيراني. بموازاة ذلك فإن مقاربة الانفصال عن منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تُعزّز، في نظر الإدارة الأميركية، قيمة إسرائيل كدولة قادرة على مساعدة الولايات المتحدة للمحافظة على مصالحها والدفع بها قدماً في المنطقة.

بشكل عام كان بالإمكان ملاحظة أن الكثير من التحليلات الإسرائيلية للانسحاب الأميركي من أفغانستان أعاد إنتاج ما يجوز اعتباره بأنه «حُكم قيمة» من المنظور الإسرائيلي، فحواه أن شعوب العالم الثالث غير مؤهلة بالمطلق لا للديمقراطية ولا للحريّة ولا للعدالة الاجتماعية. وسبق لنا التقدير بأن هذا السلوك تغيّا بدايةً زيادة القناعة في أوساط الرأي العام الدولي بأنه لا قبل للولايات المتحدة وكذلك لأوروبا بفهم هذه الشعوب وإدراك كنه عقليتها واستيعاب مبلغ وقوعها تحت وطأة إرثها، وتغيّا ثانياً تأجيج الإسلاموفوبيا.

ووفقاً لما كتب أحد الأساتذة الجامعيين الإسرائيليين، وهو خبير بارز أيضاً في شؤون الأمن القومي، فإن معظم زعماء الولايات المتحدة في العقود القليلة الماضية تنكروا لحقيقة أن المجتمعات القبلية وما قبل الحداثية في المنطقة لا ترى أن الحياة الجيدة يمكن أن تترتب على تبني قيم الديمقراطية والتسوية والسلام والتعددية ومساواة النساء ورفاهية الفرد وحريته، بل هي تحصيل حاصل هذيان استعادة الماضي التليد، والتعويض عن مشاعر النقص التي تراكمت خلال المواجهة الفاشلة مع العالم العصريّ. ويجدر بنا أن نشير إلى أنه قبل كلام هذا الأستاذ الجامعي بأعوام كثيرة كتب أكاديمي إسرائيلي آخر أنه لا يمكن الوثوق بالديمقراطية لمعالجة مشكلات «مجتمعات مُحرّضة وجاهلة»، في إشارة مباشرة إلى المجتمعات العربية. ولا شك في أن الكثيرين ما زالوا يذكرون كيف أن رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو جزم، لدى انطلاق ثورات «الربيع العربي» العام ٢٠١١، وفي سياق خطاب له أمام الكنيست، بأنه لا يسع من وصفهم بأنهم «سُذّج متسلسلون» فهم تلافيف السياسة في منطقة الشرق الأوسط، ونعت العرب أجمعين بأنهم «لا يتقدّمون إلى الأمام في اتجاه التقدّم والرُّقي وإنّما يسيرونَ إلى الخلف»! وكي نبدّد الانطباع الذي قد ينشأ من أقوال نتنياهو هذه بأن مثل هذا التفكير العنصري الاستعلائي محصور في اليمين الإسرائيلي نعيد التذكير بأن إيهود باراك، الرئيس السابق لحزب العمل وللحكومة الإسرائيلية، قال قبل نتنياهو بنحو عقد من الأعوام وفي سياق مقابلة أجراها معه المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس في العام ٢٠٠٢، إن المجتمعات العربية الإسلامية هي نتاج ثقافة لا يولّد فيها الكذب أي إساءة أو إخلال بالآداب والقواعد، مؤكداً أن أفراد تلك المجتمعات لا يعانون من المشكلة التي يتسبب بها الكذب في الثقافة اليهودية وفي الثقافة المسيحية. كما أنه بالتزامن مع أقوال نتنياهو السالفة كتب المحرر الأدبي لصحيفة «هآرتس» في ثنايا مقالة له عن مصر، أن المصريين هم شعب رائع فعلاً، غير أن «سرّ سحر هذا الشعب بالذات كامن في كونه لا يعرف ما الذي يريده، وهو ينتظر أن يقرّر له أحد ما من فوق ما الذي يجب عليه أن يفعله»!

أسئلة الأمن والديمقراطية في إسرائيل: ثقل يمين اليمين يؤكد تأثيره، والاحتلال يخرج تماما من دائرة التساؤل. الصورة من كفر قدوم في الثالث من أيلول الجاري. (أ ف ب)

«مؤشر الصوت الإسرائيلي» الأخير: تراجع حادّ في نسبة الإسرائيليين المتفائلين بـ«مستقبل الأمن القومي»!

كتب سليم سلامة:

«مؤشر الصوت الإسرائيلي» هو استطلاع شهريّ للرأي العام والسياسات في إسرائيل، يجريه «مركز غوطمان» التابع لـ«المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» ابتداء من نيسان ٢٠١٩، بعد التوقف عن إجراء ونشر استطلاع شهريّ آخر هو «مؤشر السلام»، الذي كان مشروعاً مشتركاً لـ«المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وجامعة تل أبيب ونُشر الأخير منه في كانون الثاني ٢٠١٩، ليأتي «مؤشر الصوت الإسرائيلي» مكانه وبديلاً عنه. غير أن «مؤشر الصوت الإسرائيلي» الأخير، الذي أجري بين ٢٣ و ٢٦ آب الأخير وشمل عينة مستطلَعين من ٧٥٧ شخصاً (٦٠٢ منهم من اليهود و١٥٥ من العرب، الذكور والإناث في سن ١٨ سنة وما فوق)، والذي نشر «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» نتائجه ومعطياته في مطلع شهر أيلول الحالي، هو الأول الذي يمكن القول عنه، بكل تأكيد، إنه يعكس هوّة بين «الرأي العام الإسرائيلي» المتحصّن، بأغلبيته الساحقة، في مواقف يمينية متعصبة وبين الحكومة الإسرائيلية التي يعتبرها (هذا «الرأي العام») حكومة «يسار- وسط» رغم كل ما ومن فيها من أقطاب ورموز اليمين الإسرائيلي عموماً، ومن جناحه المتعصب والمتشدد خصوصاً. وفي هذا، تعكس نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» في آب الأخير، بصورة واضحة تماماً لا يمكن تأويلها، مدى تأثير الحملة الدعائية المنظمة والمنهجية التي تشنها أحزاب وأوساط اليمين الإسرائيلي غير الشريكة في التشكيلة الحكومية الحالية، وخاصة حزب الليكود بقيادة رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، في إطار الحرب الشرسة التي تخوضها ضد الحكومة الحالية وأحزابها وقياداتها، سواء على المستوى السياسي أو المستوى الشخصي، وفي مقدمتهم بالطبع رئيس الحكومة الحالي، نفتالي بينيت، الذي يتهمه نتنياهو والليكود وحلفاؤهما بأنه «خان اليمين» و«نكث بجميع التعهدات التي قطعها على نفسه أمام مصوتي اليمين الذين خدعهم وسرق أصواتهم ووضعها في خدمة اليسار»!

للتذكير، فقد منح الكنيست الإسرائيلي يوم ١٣ حزيران الماضي ثقته للحكومة الإسرائيلية الحالية، التي تسمّى أيضاً «حكومة بينيت ـ لبيد»، لأنها تشكلت من تحالف رئيس بين حزبيّ «نحو اليمين» (يمينا) اليميني بقيادة نفتالي بينيت وشركائه الآخرين من اليمين («إسرائيل بيتنا» بقيادة أفيغدور ليبرمان؛ «أمل جديد» بقيادة جدعون ساعر)، و«يوجد مستقبل» (يش عتيد) المحسوب حزب «وسط»، بقيادة يائير لبيد، وشركائه الآخرين من «الوسط» و«اليسار» («أزرق أبيض» بقيادة بنيامين غانتس، العمل بقيادة ميراف ميخائيلي وميرتس بقيادة نيتسان هوروفيتس) وبدعم كتلة «القائمة العربية الموحدة» من الخارج. وقد جاء ذلك عقب الانتخابات التي جرت يوم ٢٣ آذار الماضي للكنيست الـ ٢٤ وكرست نتائجها واقع الأزمة السياسية ـ الحزبية المستمرة في إسرائيل والتي تجسدت في أربع انتخابات نيابية عامة جرت في غضون سنتين.

أكثر ما يعكس حقيقة معارضة، بل عداء، الجمهور الإسرائيلي اليهودي عموماً للحكومة الحالية وقادتها، بتأثير مباشر من حملة الليكود ونتنياهو وحلفائهما من اليمين ضدها، يتمثل في ثلاثٍ من بين أبرز نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آب الأخير وهي: الأولى ـ التراجع الحاد في نسبة الإسرائيليين المتفائلين إزاء الأمن القومي الإسرائيلي في المستقبل المنظور، وذلك للمرة الأولى منذ البدء بإجراء هذا الاستطلاع، في نيسان ٢٠١٩ كما ذكرنا أعلاه. هنا تبين النتائج أن التراجع الأبرز كان «في معسكر اليمين، بشكل أساس»، كما يؤكد معدو الاستطلاع؛ الثانية ـ أغلبية الجمهور الإسرائيلي ترى أن «المزاج القومي العام هو مزاج سيء ومتشائم»، مع الانتباه إلى أن «معسكر اليمين يرى أكثر أن المزاج القومي العام هو سلبي ومتشائم، بينما يرى معسكر اليسار أن المزاج القومي العام جيد ومتفائل»، كما يوضح معدو الاستطلاع؛ والثالثة ـ التقييم العام الذي يضعه الجمهور الإسرائيلي عموماً للحكومة الحالية وأدائها في معالجة الموجة الجديدة من جائحة كورونا «يتراوح بين متوسط ـ متدنٍّ»، مع الانتباه إلى أن «اليهود، إجمالاً، أقلّ إطراء للحكومة من العرب» و«علامات التقييم التي يمنحها اليمين للحكومة أدنى بكثير من تلك التي يمنحها إياها اليسار»!.

«النظام الديمقراطي» و«الأمن القومي» – تشاؤم مستقبليّ

مدى تفاؤل الإسرائيليين إزاء مستقبل «النظام الديمقراطي» ومستقبل «الأمن القومي» هو سؤال دائم، متكرر، في جميع استطلاعات «مؤشر الصوت الإسرائيلي» منذ بَدئ بإجرائه. وما حملته نتائج الاستطلاع الأخير في هذا الموضوع هو منحى غير مسبوق لم يظهر في هذه الاستطلاعات من قبل ـ تراجع حاد في نسبة الإسرائيليين المتفائلين بمستقبل «الأمن القومي» (٤٤,٥٪)، للمرة الأولى منذ بدء إجراء هذا الاستطلاع، قابله ارتفاع ملحوظ في نسبة الإسرائيليين المتفائلين بمستقبل «النظام الديمقراطي» (٤٧٪). وتؤكد النتائج أن التراجع الأكبر في نسبة المتفائلين بشأن مستقبل الأمن القومي سُجل بين اليهود من أنصار معسكر اليمين الإسرائيلي. فبينما كان ٧٥٪ من هؤلاء متفائلين بالنسبة للأمن القومي في استطلاع شهر آذار ٢٠٢١، انخفضت نسبتهم إلى ٣٩٪ في الاستطلاع الأخير «ومن المنطقي الافتراض بأن الأمر مرتبط بتغيير الحكومة ورئيسها»، كما ينوه معدو التقرير. كما طرأ انخفاض أيضاً في نسبة اليهود أنصار معسكر اليمين المتفائلين بمستقبل «الديمقراطية الإسرائيلية»، لكن بدرجة أقل من الحدة: من ٥٢٪ في استطلاع آذار الماضي إلى ٤٠٪ في الاستطلاع الأخير.

في المقابل، حصل خلال الفترة ذاتها ارتفاع في نسبة اليهود أنصار معسكري «الوسط» و«اليسار» المتفائلين بمستقبل «النظام الديمقراطي» في إسرائيل: في معسكر «اليسار» ـ من ١٦٪ في آذار إلى ٦٥٪ في آب؛ وفي معسكر «الوسط» ـ من ٢٩٪ في آذار إلى ٦٣٪ في آب. وكان الانخفاض في نسبة المتفائلين بمستقبل الأمن القومي الإسرائيلي بين اليهود أنصار هذين المعسكرين أكثر اعتدالاً بكثير عما كان عليه بين أنصار اليمين: في «الوسط» ـ من ٦٢٪ إلى ٥٧٪ وفي «اليسار» ـ من ٥٨٪ إلى ٥٧٪.

من المثير الالتفات هنا إلى نتائج الاستطلاع في هذا المجال حسب التوزيعة القومية: ٤٨,١٪ من اليهود قالوا إنهم متفائلون بمستقبل النظام الديمقراطي في إسرائيل، مقابل ٤٢,٢٪ من العرب؛ أي أن الفارق بين الطرفين في هذا المجال ليس كبيراً. أما المتشائمون حيال مستقبل النظام الديمقراطي في إسرائيل فكانوا: ٤٥,٩٪ من اليهود مقابل ٤٨,٤٪ من العرب. وبينما قال ٦,٦٪ من اليهود إن لا رأي لهم في هذا السؤال، قال ذلك ٩,٥٪ من العرب.

وعبّر ٤٥,٥٪ من اليهود و٤٠,٤٪ من العرب عن تفاؤلهم حيال مستقبل الأمن القومي، بينما أعرب ٥٠,٥٪ من اليهود و٥٥,٤٪ من العرب عن تشاؤمهم.

عشية السنة العبرية الجديدة (التي يحتفل اليهود بحلولها يوم غدٍ، السابع من أيلول)، وفي محاولة لاستيضاح النتائج غير المسبوقة التي أظهرها الاستطلاع في السؤالين السابقين، حول مستقبل النظام الديمقراطي والأمن القومي، أضاف معدو الاستطلاع في آب الأخير السؤال التالي: «كيف ترى حال المزاج القومي العام هذه الأيام؟». وهنا جاءت النتائج لتؤكد الميل التشاؤميّ الذي ظهر في نتائج السؤالين السابقين، وإن بدرجة أقل حدّة. فقد أعرب ٦٣٪ من اليهود عن تشاؤمهم حيال «المزاج القومي العام» (مقابل ٤٦,١٪ من العرب!)، بينما أعرب ٣٢,٣٪ من اليهود (و٤٠,٥٪ من العرب) عن تفاؤلهم بشأن المزاج القومي العام في إسرائيل.

ويبدو أن نسبة العرب في هذا الشقّ هي التي عدّلت قليلاً من النتيجة السلبية بشأن المزاج القومي العام، إذ كانت النتائج بين اليهود على النحو التالي: معسكر اليمين ـ ٢٩٪ متفائلون مقابل ٦٥٪ متشائمون؛ معسكر «الوسط» ـ ٣٦٪ متفائلون مقابل ٥٩٪ متشائمون؛ ومعسكر «اليسار» ـ ٨٤٪ متفائلون و١٦٪ متشائمون. وهنا، يبدو من الواضح تماماً أن الموقف حيال المزاج القومي العام مشتق من الموقف السياسي ـ الحزبي، إذ تعبر نسبة مرتفعة جداً من أنصار الحكومة الحالية عن التفاؤل، بينما تعبر نسبة مرتفعة جداً من مناهضيها عن التشاؤم.

في الإجابات على سؤال «كيف ستكون السنة العبرية الجديدة على الدولة؟»، أظهرت النتائج أن العرب أقل تفاؤلاً من اليهود بوجه عام، لكنهم ـ مع ذلك ـ لا يتوقعون حصول تدهور حاد وخطير في وضع الدولة، كما أظهرت أيضاً أن معسكر «اليسار» الإسرائيلي، اليهودي، يبدي تفاؤلاً أكبر بمستقبل الدولة مما يبديه معسكرا «الوسط» واليمين، بفارق كبير يضع اليمين في أدنى درجات التفاؤل. وهذه النتائج، أيضاً، تُعزى إلى الموقف من الحكومة الحالية ومن رئيسها، شخصياً: بين العرب ـ ٢٦٪ قالوا إن وضع الدولة سيكون في السنة العبرية الجديدة أفضل من وضعها في السنة العبرية المنتهية، ١٩٪ قالوا إن وضعها سيصبح أسوأ و٥٧٪ قالوا إن وضع الدولة سيبقى على حاله. أما بين اليهود ـ ٣٦٪ قالوا إن الوضع سيكون أفضل، ٢٧٪ قالوا إنه سيكون أسوأ و٢٧٪ قالوا إنه لن يتغير. وفي التوزيعة على المعسكرات السياسية ـ الحزبية: في معسكر «اليسار» ـ ٦٢٪ قالوا إن الوضع سيكون أفضل، ٣١٪ قالوا إن الوضع سيكون أسوأ و٢٤٪ قالوا إن الوضع سيبقى على حاله. وفي معسكر «الوسط» ـ ٤٩٪ قالوا إن الوضع سيكون أفضل، ١٥٪ قالوا إنه سيكون أسوأ و٣١٪ قالوا إن الوضع لن يتغير. وفي معسكر اليمين ـ ٢٦٪ قالوا إن الوضع سيكون أفضل، ٣٦٪ قالوا إن الوضع سيكون أسوأ و٢٧٪ قالوا إن الوضع سيبقى على حاله دون تغيير.

من الواضح، طبعاً، أن النتائج هنا أيضاً تعكس الموقف السياسي ـ الحزبي عموماً، وحيال الحكومة الحالية وتركيبتها ورئيسها خصوصاً.

كورونا، أداء الحكومة وأفغانستان

وجه معدّو الاستطلاع للمشاركين فيه سؤالاً عن درجة التقييم التي يمنحها كل منهم للحكومة الجديدة، الحالية، في كل ما يتعلق بمعالجة الموجة الجديدة من جائحة كورونا، وذلك على سلم من ١ (سيء جداً) حتى ١٠ (ممتاز). وكانت درجة التقييم المتوسطة التي حصلت عليها الحكومة من جميع المشاركين في الاستطلاع هي ٤,٥٣ ـ أي، أقل من الوسط (درجة ٥)، بينما منحها ٣٩٪ من المشاركين في الاستطلاع درجة «سيء جداً حتى سيء» (١ إلى ٣)، مقابل ١٦٪ فقط منحوها درجة «جيد جداً». وبيّنت النتائج أن متوسط درجات تقييم الجمهور اليهودي للحكومة وأدائها في معالجة الموجة الجديدة من جائحة كورونا (٤,٣٣) أدنى بكثير من متوسط درجات التقييم بين الجمهور العربي (٥,٥٤). أما حسب التوزيعة السياسية ـ الحزبية (بين اليهود)، فقد نالت الحكومة تقييماً إيجابياً جداً بلغ متوسطه ٦,٤ بين أنصار معسكر «اليسار» الذين قال ٧٠٪ منهم إن أداء الحكومة «جيد أو جيد جداً»، وتقييماً إيجابياً متوسطه ٥,٦٤ بين أنصار معسكر «الوسط» الذي قال ٦٠٪ منهم إن أداء الحكومة «جيد أو جيد جداً»، مقابل تقييم سلبي متوسطه ٣,٤ بين أنصار معسكر اليمين، الذي قال ٧٩٪ منهم إن أداء الحكومة «سيء أو سيء جداً».

في موضوع جائحة كورونا أيضاً، قال ٤٩٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع إن التقييدات التي تفرضها الحكومة على من لا يتلقون التطعيمات هي «خفيفة جداً»؛ وهو ما قاله ٥٣٪ من اليهود مقابل ٣٢٪ من العرب؛ مقابل ١٥٪ يرون أن هذه التقييدات «مشددة جداً». ويعتقد ٤٤٪ من العرب أن تعليمات الحكومة في موضوع الجائحة «مناسبة ومفهومة»، بينما لا يعتقد ذلك سوى ٢٤٪ فقط من اليهود!

وفي سؤال للأشخاص الذين لم يتلقوا التطعيم ضد فيروس كورونا عن سبب ذلك، قال ٢٩٪ إن السبب هو «إيمانهم بأن التطعيمات تسبب أضراراً صحية». وهذا هو السبب المركزي لرفض تلقي التطعيمات لدى ٤٢٪ من اليهود في سن حتى ٣٤ سنة و١٩٪ من اليهود في سن ٣٥ سنة وما فوق، مقابل ٢٤٪ من العرب حتى سن ٣٤ سنة و٣٤٪ من العرب في سن ٣٥ سنة وما فوق.

بالرغم من أن الانسحاب الأميركي من أفغانستان كان متوقعاً، أو معروفاً مسبقاً بتعبير أدق، إلا أنه أثار بعض الأسئلة لدى حلفاء الولايات المتحدة بشأن مدى الالتزام الأميركي تجاه هؤلاء، وفي مقدمتهم إسرائيل بالتأكيد. وعلى هذه الخلفية، سأل معدو الاستطلاع المشاركين فيه في آب الأخير عما إذا يتعين على إسرائيل أن تستخلص استنتاجات ما، أياً كانت، من هذه الخطوة الأميركية الهامة. وقد بينت النتائج أن نسبة مرتفعة من اليهود (٤٩٪) يعتقدون بأن على إسرائيل أن تأخذ في الحسبان الآن احتمال تراجُع الولايات المتحدة عن التزاماتها وتعهداتها السابقة تجاه إسرائيل، وخصوصاً التزامها «بضمان أمن إسرائيل وتفوقها العسكري» وما يترتب عليه في مجال الشراكة الاستراتيجية، المعونات والهِبات المالية ـ العسكرية المختلفة التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل، مقابل ٣٦٪ منهم يعتقدون بأن لا تخوف كهذا، إطلاقاً.

أما بين المشاركين العرب في الاستطلاع، فقد بينت النتائج أن نسبة من يعتقدون من بينهم بعدم وجود تخوف كهذا (٣٨٪) تفوق نسبة الذين يرون مثل هذا التخوف (٢٥٪)، مقابل نسبة مرتفعة منهم (٣٧٪) قالت إنها «لا تعرف» و«لا رأي لها» في هذا الموضوع.

في التوزيعة حسب الانتماء السياسي ـ الحزبي، لا تزال نسبة مرتفعة من أنصار معسكري «الوسط» و«اليسار» (وفي هذا الأخير، النسبة أعلى) الذين يعتقدون بأن الولايات المتحدة هي «صديقة وفية» لإسرائيل، ولذا فليس ثمة مكان لأي تخوف من تكرار ما حصل في أفغانستان هنا أيضاً، بينما ترى نسبة مرتفعة من أنصار اليمين أنه «لا يمكن الوثوق بالولايات المتحدة»، ولذا فلا بد لإسرائيل من الأخذ في الحسبان إمكانية تراجع الولايات المتحدة عن دعمها وتأييدها لها.

على خلفية التطورات الأخيرة في أفغانستان، أيضاً، ومحاولة أعداد كبيرة من الأفغان الهرب من البلاد، تعالت في إسرائيل مؤخراً أصوات تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى استيعاب عدد محدود من اللاجئين الأفغان. وحيال ذلك، وجه معدو الاستطلاع الأخير للمشاركين فيه سؤالاً عما إذا كان ينبغي على دولة إسرائيل استقبال عدد محدود (حتى ١,٠٠٠) من اللاجئين الأفغان الذين أصبحت حيواتهم عرضة لخطر حقيقي في أعقاب سيطرة حركة «طالبان» على مقاليد الحكم هناك. في الإجابة على هذا السؤال، جاءت النتائج على النحو التالي: ٦٥٪ من المشاركين في الاستطلاع قالوا إنه لا ينبغي لإسرائيل أن تستقبل لاجئين من أفغانستان؛ وهو ما قاله أيضاً: ٤١٪ من العرب، ٧٠٪ من اليهود- ٤٠٪ من اليهود أنصار معسكر «اليسار»، ٦٠٪ من اليهود أنصار معسكر «الوسط» و٧٩٪ من اليهود أنصار معسكر اليمين. وهو الموقف نفسه الذي عبّر عنه، أيضاً: ٨٥٪ من اليهود الحريديم، ٨٦٪ من اليهود المتدينين و٦٤٪ من اليهود العلمانيين.

أزمة المستشفيات الجماهيرية في إسرائيل.. الخلفية والتبعات

كتب وليد حباس:

في ٢٥ آب الفائت، بدأت سبع مستشفيات إسرائيلية إضرابا مفتوحاً وانتقلت إلى وضع طوارئ وتوقفت عن استقبال مرضى جدد باستثناء الحالات الحرجة جدا. واستمر الاضراب حوالي ١٠ أيام قبل أن ينتهي يوم ٥ أيلول بعد جولة لقاءات بين مديري المستشفيات ووزارتي المالية والصحة. وعكس الإضراب عمق الأزمة المالية التي تعاني منها هذه المستشفيات، بالإضافة إلى الخلافات السياسية المتعلقة بتنفيذ وعود كانت الحكومة السابقة برئاسة بنيامين نتنياهو قد وعدت بها. ففي وقت سابق من شهر كانون الثاني من هذا العام، تم توقيع اتفاق ما بين هذه المستشفيات ووزارة الصحة الإسرائيلية إبان عهد حكومة نتنياهو. بموجب هذا الاتفاق، وعدت الحكومة بأن تنقذ المستشفيات من أزمتها المالية المستفحلة من خلال منحها حوالي ٩٦٠ مليون شيكل على دفعات شهرية. حتى إعلان الإضراب، تم تحويل حوالي ٣٠٠ مليون شيكل فقط، ثم توقف الدعم المالي في بداية شهر تموز مع تغير الحكومة الإسرائيلية. [١]

هذا الإضراب له تبعات حقيقية على الجهاز الصحي في إسرائيل، خصوصا في ظل الموجة الرابعة من كورونا. كما أنه يعكس عمق الأزمة المالية التي تعيشها مستشفيات إسرائيلية كبرى، الأمر الذي يجعلها باستمرار متعلقة بمساعدات مالية إنقاذية قد تهدد قدرتها على الاستمرار في العمل في حال تم إيقافها.

المستشفيات التي انضمت للإضراب هي مستشفيات جماهيرية. في إسرائيل، هناك حوالي ٤٥ مستشفى مقسمة إلى نوعين: أولا، هناك المستشفيات الخاصة، والتي تعمل كشركة ربحية ومملوكة من قبل رأس المال. ثانيا، هناك المستشفيات الجماهيرية أو الحكومية والتي بلغ عددها العام ٢٠١٩ حوالي ٢٧ مستشفى وهي تضم ثلاثة أصناف من المستشفيات: ١١ مستشفى مملوكة من قبل الحكومة (مثل مستشفى رمبام في حيفا)، ٨ مستشفيات مملوكة من قبل جهاز الخدمات الصحية «كلاليت» (مثل مستشفى سوروكا في بئر السبع)، و٨ مستشفيات مصنفة جماهيرية- مستقلة بمعنى أنها تابعة لجمعيات أو مؤسسات خيرية. كل هذه المستشفيات الجماهيرية، بأنواعها الثلاثة، تخضع إلى آليات ضبط ورقابة من قبل وزارة الصحة الإسرائيلية. لكن عندما يتعلق الأمر بالميزانيات، فإن الأنواع الثلاثة من المستشفيات الجماهيرية تتلقى دعما ماليا مختلفا، بحيث أن المستشفيات الجماهيرية- المستقلة، أي تلك التي تتبع لجمعيات خيرية، تعاني أكثر من غيرها من نقص في التمويل. [٢]

في العام ٢٠١٧، بلغ دخل المستشفيات الجماهيرية كافة، بأنواعها الثلاثة، حوالي ٢٢,٧ مليار دولار. بينما مصاريفها في تلك السنة بلغت حوالي ٢٨ مليار دولار. هذا يعني أن هذه المستشفيات مجتمعة تعاني من عجز يقدر بحوالي ٥,٥ مليار شيكل في كل عام. بيد أن هذا العبء لا يتوزع بشكل متساو على كل المستشفيات، بحيث أن المستشفيات المصنفة جماهيرية-مستقلة هي أكثر من يعاني من هذا العجز المالي كونها لا تتبع إلى صناديق المرضى بشكل مباشر. المستشفيات السبعة التي بدأت بالإضراب هي مستشفيات جماهيرية- مستقلة وتشمل: هداسا، شعاري تصيدق، معياني هيشوعا، لينيادو، بالإضافة إلى ثلاثة مستشفيات في الناصرة. وبشكل عام، دخل المستشفيات هذه يأتي من ثلاثة مصادر: أولا، تبرعات من يهود وغيرهم في العالم. ثانيا، تحويلات من صناديق المرضى (كلاليت، مئوحيدت، ليئومي ومكابي) لقاء شراء خدمات. ثالثا، دعم مالي من الحكومة.

على العكس من المستشفيات الحكومية (مثل رمبام في حيفا) والتي ارتفع الدعم الحكومي المخصص لها من ٧٦٠ مليون شيكل العام ٢٠١٣ إلى حوالي ١٨٦٠ مليون شيكل العام ٢٠١٩، فإن الدعم الحكومي للمستشفيات المصنفة جماهيرية- مستقلة (والتي بدأت سبعة منها إضرابا) ارتفع من صفر في العام ٢٠١٣ إلى حوالي ٣٣٠ مليون شيكل فقط في العام ٢٠١٩. التمويل الإنقاذي الذي وعدت به حكومة نتنياهو في كانون الثاني من هذا العام كان من المفترض أن ينتشل هذه المستشفيات من حافة الانهيار، لكنه لا يحل الأزمة المالية بشكل جذري. في خلفية الأزمة المالية لهذه المستشفيات، هناك تاريخ طويل من التجاذبات ما بين المستشفيات، صناديق المرضى، ووزارة الصحة. مثلا، ارتفاع غلاء المعيشة نتيجة سياسات نتنياهو النيو ليبرالية في العقد الأخير كان يعني أن تكلفة يوم واحد من النوم في المستشفى قد ترتفع الأمر الذي قد لا يؤثر إيجابا على دخل المستشفى لكنه يؤثر سلبا على صناديق المرضى التي تدفع تكلفة هذه اليوم.

في العام ٢٠١٥، حاول وزير الصحة أن يلجم الارتفاع السنوي في تكلفة يوم العلاج داخل المستشفى، الأمر الذي كان سيترك المستشفيات الجماهيرية في أزمة مضاعفة، لكن الأمر لم يتم بعد ضغوطات عديدة. من جانب آخر، فإن العجز المالي لكافة المستشفيات الجماهيرية- المستقلة بلغ في العام ٢٠١٧ حوالي ٦٤٠ مليون شيكل سدت الحكومة منه حوالي ٢٠٠ مليون فقط. هذه السياسة الحكومية فتحت المجال لتوقيع اتفاقيات رأسية ما بين الحكومة وكل مستشفى جماهيري- مستقل على حدة بحيث ترسل لها دفعات سنوية خاصة مقابل إجراء إصلاحات داخلية تقلل من طبيعتها الخيرية. مثلا، في العام ٢٠١٤، وعدت حكومة نتنياهو بمنح مستشفى هداسا مبلغ ١,٤ مليار شيكل حتى العام ٢٠٢٠، مقابل قيام هداسا بتغيير تركيبة مجلس إدارته، تقليص النفقات، تسريح موظفين، وإخضاع محاسبته الداخلية لرقابة الحكومة. هذه الأموال لا تكفي بطبيعة الحال لسد الأزمة المالية التي تتفاقم سنويا بسبب غلاء الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة. في العام ٢٠١٩، توجه مدير هداسا إلى السلطة الوطنية الفلسطينية برسالة استجداء، يطالبها بعدم إيقاف التحويلات الطبية الفلسطينية إليه في ظل رد الحكومة الفلسطينية على الخصومات الإسرائيلية التعسفية من أموال المقاصة. [٣]

وصل إضراب المستشفيات الى نهايته يوم ٥ أيلول بعد أن وعدت وزارتا المالية والصحة الإسرائيليتان بدفع ما مجموعه ٩٦٠ مليون شيكل للمستشفيات السبعة. [٤] لكن جذور الإشكالية، وهي عدم قدرة مستشفيات كبرى على الصمود ماليا بدون دعم حكومي مستمر، لم تنته ومن المتوقع أن تبرز مجددا خطوات احتجاجية في المستقبل. مثلا، في مدينة القدس وضواحيها، يعتبر مستشفى هداسا ومستشفى شعاري تصيدق من أهم المجمعات الطبية والتي تستوعب الكم الأكبر من المرضى في هذه المنطقة. هذان المستشفيان ما زالا يعانيان من أزمات مالية، ويستعدان لخوض مفاوضات جديدة مع وزارتي المالية والصحة حول ميزانية العام القادم ٢٠٢٢.

أزمة المستشفيات الإسرائيلية: إهمال متراكم وعثرات سياسية.

(هوامش)

1. يوري يلون، المستشفيات الجماهيرية تصعد الإضراب: الملايين الموعودة لم يتم تحويلها، يسرائيل هيوم، 27 آب 2021. أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3h1wB6P
2. مراقب الدولة، وزارة الصحة (القدس: مكتب مراقب الدولة، 2020) أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3gWIoU0
3. أدريان فلوت، أبو مازن سيعيد هداسا إلى دائرة الأزمة المالية، كالكاليست، 22 آب، 2019. أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3jJFrYA
4. انتهى اضراب المستشفيات الجماهيرية: المستشفيات تعود الى عملها المعتاد، أخبار قناة 20، 5 أيلول 2021. أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3lcQvNN.

جديد «مدار»:

أوراق إسرائيلية ٧٣ عن «اليسار الإسرائيلي» و«عملية السلام»

رام الله- صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار عدد جديد من سلسلة «أوراق إسرائيلية» الإلكترونية العدد ٧٣ بعنوان «اليسار الإسرائيلي وعملية السلام: من السلام الآن، إلى السلام لاحقاً، إلى لا سلام أبداً».

يضم هذا العدد ترجمة أنجزها بلال ضاهر لدراسة تحليلية جديدة صدرت مؤخراً عن «مولاد- المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»، وحاولت أن تجيب عن سؤال: كيف تنازل اليسار [المقصود: «اليسار الصهيوني»] عن الجدل السياسي - الأمني، ومهّد الطريق أمام صعود الشعبوية في إسرائيل؟ وهي بقلم يونتان ليفي، طالب دكتوراه في مركز الدراسات الأوروبية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وزميل باحث في «مركز مولاد» و«صندوق بيرل كتسلنسون»، وش. ي. أغمون، طالب دكتوراه في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة أكسفورد وزميل باحث في «مركز مولاد».

وجاء في تقديم الترجمة، الذي كتبه محرّر السلسلة أنطوان شلحت، أن كاتبي الدراسة يعتقدان، في ما يمكن اعتبارها بمثابة أهم خلاصة يتوصلان إليها، أن ثمة آلية أمست ثابتة في الحلبة السياسية الإسرائيلية خلال أعوام العقد الأخير فحواها ما يلي: معسكر اليمين هو من يحدّد تخوم السياسة ومعسكر الوسط - اليسار يسير وراءه. وبرأيهما، لا يوجد سبب وجيه للاعتقاد بأن الاتجاه الحالي سيتغيّر في المستقبل، طالما أنه لا يوجد معسكر سياسي يجرؤ على الوقوف في وجه الانجراف العنصري والقومي، وعلى القول بقامة منتصبة: «حتى هنا»! وهذه الآلية ناجمة في قراءتهما عن تحولين حدثا في المؤسسة السياسية في إسرائيل في الأعوام العشرين الأخيرة. من جهة، تراجُع معسكر الوسط - اليسار عن الجدل السياسي - الأمني وتبني رؤية اليمين ولا سيما حيال ما تسمى بـ«عملية السلام». ومن الجهة الثانية، صعود اليمين الشعبوي النيو ليبرالي الذي يسعى إلى تفكيك المؤسسات الديمقراطية في إسرائيل، ويميّز بين إسرائيليين «حقيقيين» - مؤيدو اليمين وإسرائيليين «غير حقيقيين»- مؤيدو اليسار. ويكمن ادعاؤهما الرئيس في أن نجاح اليمين الشعبوي في إسرائيل مرتبط بشكل وثيق بتخلّي اليسار عن المعركة السياسية - الأمنية.

وفيما يخص «عملية السلام» الإسرائيلية- الفلسطينية يعتقد الكاتبان أنها في ارتباطها بما يسميانه «تحوّلات اليسار» انتقلت بين ثلاثة نماذج سياسية - أمنية. وكل واحد من هذه النماذج يستند إلى تحليلٍ مختلفٍ للوضع في منطقة الشرق الأوسط، ويعتمد على فرضيات أساسية خاصة به إزاء ما يمكن وما لا يمكن عمله في سبيل تغيير واقع الحياة في البلاد. النموذج الأول هو «السلام الآن» وقد وصل إلى ذروته لدى انتخاب إسحاق رابين رئيساً للحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٩٢، وبدأ بالانتهاء لدى اندلاع الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠. والنموذج الثاني هو «السلام لاحقاً» وترسّخ إلى حد كبير في العام ٢٠٠٣، عندما أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، أريئيل شارون، عن خطة الانفصال عن قطاع غزة وبعض أجزاء من الضفة الغربية، وانتهى لدى صعود بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحكم، في العام ٢٠٠٩. أمّا النموذج الثالث فهو «لا سلام أبداً» وبدأ في العام ٢٠٠٩، وما زال الإطار الفكري المسيطر في السياسة الإسرائيلية حتى يومنا هذا.

كذلك يوضّح الكاتبان أن هذا الاستسلام من جانب اليسار لم يؤد فقط إلى انهياره انتخابياً، وإنما أعاد رسم حدود السياسة الإسرائيلية؛ وهي الحدود نفسها التي كانت في أساس الفكر اليميني طوال عشرات السنوات وتتألف مما يلي: ١. السلام غير قابل للتحقيق؛ ٢. لا يوجد شريك فلسطيني للسلام؛ ٣. المستوطنات ضرورية لأمن إسرائيل ومن هنا فإن الاحتلال [في أراضي ١٩٦٧] ضروري؛ ٤. إخلاء المستوطنات غير ممكن من الناحية العملية بسبب تزايد عدد المستوطنين الإسرائيليين في أراضي الضفة الغربية؛ ٥. يجب الردّ على العنف بعنفٍ أشدّ منه؛ ٦. طريقة العمل الماثلة أمام إسرائيل في المدى البعيد ليست الحل السياسي وإنما «إدارة الصراع».

يصدر قريباً عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
معنى إسرائيل
يعقوب م. رابكِنْ
ترجمة وتقديم:
حسن خضر

المرصد الاسرائيلي للتطرف الديني
المشهد

عن المسلسل التلفزيوني «أوتونوميوت» (حكم ذاتي).. دراما النهايات الإسرائيلية

كتبت تسنيم القاضي:

مسلسل «أوتونوميوت» هو مسلسل تلفزيوني إسرائيلي (عمل ديستوبي قصير) يحكي أحداث قصة درامية مشوّقة تدور في واقع افتراضي لما قد يؤول إليه المجتمع الإسرائيلي في حال تفاقم الصراع الديني- العلماني داخل الدولة. يتكون المسلسل من ست حلقات وموسم واحد، وهو من تأليف كل من أوري إيلون ويهونتان إندورسكي (مؤلفا مسلسل «آل شتيسيل» الشهير المعروض على منصة البث «نتفليكس»)، وإخراج يهونتان إندورسكي، وإنتاج «كيشت» Keshet Broadcasting، وقد تم عرضه على القناة الإسرائيلية المحلية Hot٣ في العام ٢٠١٨.

المسلسل عبارة عن عمل درامي قيامي، باللغتين العبرية واليديشية، يُحاكي أدب النهايات أو الديستوبيا، تدور أحداثه في عالم ما بعد «الحرب الأهلية الإسرائيلية»، على افتراض حدوثها في العام ١٩٨٩، بحيث تعود الأحداث لتتأزم بسبب معركة انتزاع حضانة طفلة حريدية تعيش مع أسرة علمانية بسبب خطأ وقع في المستشفى عند ولادتها، وتتفجّر الأحداث بعد اختطاف الطفلة بأمر من الحاخام الأكبر. يصف الحاخام الحريدي الأكبر عملية انفصال «الأوتونوميا» عن الدولة العلمانية بأنها مكافأة من الرب، فيقول مخاطباً مجموعة من الحاخامات في الدقائق الأولى من بداية المسلسل: «أخيراً كافأنا الرب بالعيش كل هذه السنوات وفقاً للطريق المستقيم، ووفقاً للتوراة الصحيحة، ودون الحاجة إلى خيرات الصهاينة..». ويُتابع: «ممنوع علينا أن ننسى لماذا خرجنا للحرب قبل ٣٠ سنة، ولماذا تم قتل ١٣ شابا وفتى حريديا في التظاهرات الكبيرة..»، كما يصف «الأوتونوميا» بأنها سفينة نوح في زمن أصعب طوفان روحي مرَّ على شعب إسرائيل، ويختم كلمته بأن الوحدة مع الصهاينة مستحيلة. وتظهر العبارة التالية، كإشارة «تحذيرية» مع بداية كل حلقة: «تطورت الأمور بشكل مختلف، مزّقت حربٌ أهلية دولة إسرائيل إلى قسمين: دولة علمانية عاصمتها تل أبيب، وحكم ذاتي حريدي- «أوتونوميا»- عاصمته القدس».

يضع هذا الخطاب المشاهد في جوٍّ من التأهّب، لمتابعة علاقة غير مسبوقة بين طرفين لا يُمكن تجاهل الصراع بينهما على أرض الواقع، لا سيّما فيما يتعلق بموضوع الجيش وتجنيد المتدينين في صفوفه. ويتضّح لاحقاً من خلال الأحداث أن قرار التجنيد الإجباري للحريديم في صفوف الجيش الإسرائيلي، وفرض المنهاج الإسرائيلي «العلماني» في المعاهد الدينية- «اليشيفوت»، كانا السبب الرئيس لإشعال الشارع بمظاهرات تطوّرت بشكل عنيف أدّى إلى سقوط العديد من القتلى، وانتهت بانفصال الحريديم عن الدولة الصهيونية العلمانية، وإنشاء منطقة «حكم ذاتي» خاصة بهم عاصمتها القدس، مُحاطة بجدار يفصلها عن الدولة العلمانية، ويشترط الدخول والخروج منها الحصول على إذن خاص- «تصريح»، والخضوع إلى تفتيش دقيق.

عن الديستوبيا: من الأدب إلى الأعمال السينمائية/ التلفزيونية

يُشير أنطوان شلحت بأنه يُمكن اعتبار بداية ثمانينيات القرن العشرين بمثابة فترة بدايات «أدب النهايات الإسرائيلي»،[١] ففي مقالته المنشورة في العدد ٦٠ من مجلة «قضايا إسرائيلية»، ضمن المحور الخاص بالتيارات الجديدة في الأدب الإسرائيلي، يرى في مفهوم «الديستوبيا» أو «أدب النهايات» مفهوماً مُعاكساً لفكرة اليوتوبيا؛ أي السيء الكئيب بما فيه من فقرٍ وظلم، كما يُستخدم عادةً للإشارة إلى مجتمعٍ وهميّ موجود غالباً في بيئة مستقبلية سيئة؛ حيث يأتي الأدب الديستوبي مُعاكساً للأدب الطوباوي الذي ميّز الأدب المُرافق لنشوء الحركة الصهيونية، وعزّز أهدافها الكولونيالية في فلسطين. يتنبأ هذا الأدب عادةً بنهاية مأساوية مُفجعة لدولة إسرائيل، إما بسبب التطرّف الديني كما في رواية «فندق يرمياهو» لبنيامين تموز (١٩٨٤)، ورواية «الملائكة قادمون» لإسحاق بن نير (١٩٨٧)، و«الثالث» ليشاي سريد (٢٠١٥)؛ أو بسبب السلطة العسكرية وبطشها كما في رواية «الطريق إلى عين حارود» لعاموس كينان (١٩٨٤)، أو بسبب الحروب بين اليمين واليسار كما في رواية «بعد المطر» لإسحاق بن نير (١٩٧٩)، ورواية «٢٠٢٣» ليغئال سارنا (٢٠١٤) التي تتنبّأ بإسرائيل فارغة يعمّها الخراب. كما يُمكن تصنيف بعض الأعمال السينمائية بالديستوبية مثل فيلم جيروزاليم JeruZalem (٢٠١٥).[٢]

تحاول روايات «أدب النهايات»، التي تُساءل الواقع السياسي الإسرائيلي، أن تُدخل لهجة العتاب والمحاسبة لحوارها وبنيتها الأدبية؛ فيتوقف بعضها عند ماهية الصهيونية فكراً وممارسة، فيما يأتي بعضها الآخر على شكلٍ نقيض لليوتوبيا نفسها، ويُقدم نقداً لصهيونية الأدب اليوتوبي. لكن مسلسل «أوتونوميوت»، باعتباره امتداداً لهذه الظاهر الأدبية في السينما والتلفزيون، لا يحاول خلق نقاش حول طبيعة الحياة السياسية الإسرائيلية أو حال الصهيونية في الوقت الراهن، ولا يتناول الصراع الديني- العلماني بطريقة عرض وجهتي النظر المتناحرتين، من خلال تفنيدهما أو التقريب بينهما. وحتى إن عَرض المسلسل انقسام الدولة الصهيونية وتفكّكها نتيجة للصراع الأيديولوجي، وتورّط الأذرع الرسمية للدولة في أعمال العنف، إضافة إلى تعنّتها وغطرستها؛ فإن هذا لا ينفي حقيقة تناول الإشكالية الأساسية للمسلسل بشيءٍ من التسطيح، من خلال اختصار «النهج الحريدي» في شخص الحاخام الأكبر، وفي جعل «مجتمع الأوتونوميا» وشخوصه مسرحاً منفرداً للأحداث؛ انعكاساً لها؛ ومصدراً للحوارات التي تكشف عن هشاشته، وتعرّي تناقضاته.

عن منطقة الحكم الذاتي الحريدي: «الأوتونوميا»

تظهر الدولة العلمانية ومنطقة الحكم الذاتي الحريدي وكأنهما عالمان مختلفان، ويبدو التنقّل بينهما وكأنه مرور عبر الزمن؛ تعيش الدولة العلمانية في «طبيعية» مُفرطة، وحداثة ملحوظة، يُعبّر عنها حضور اللون الأبيض بشكل صارخ داخل ديكور المنازل، وفي ثيمات مؤسسات الدولة الرسمية ومرافقها. ومجرّد الانتقال إلى «الأوتونوميا» الحريدية كفيل بتنبيه حواس المشاهد إلى كثير من العناصر غير المألوفة، أو المألوفة في سياقها الطبيعي، وأقصد هنا تفاصيل حياة اليهود المتدينين «الألترا أرثوذوكس»؛ شوارع عتيقة ذات إضاءة خافتة ليلاً، بيوت قديمة تحوي الحدّ الأدنى من الأثاث المتواضع جداً والذي يبدو كأنّه أحد الناجين من الحرب الأهلية نفسها، كلّ شيء لونه محايد؛ ورق الجدران، ملابس الأطفال، وأواني المطبخ، والطعام، الوقت في الأوتونوميا أيضاً يبدو مُحايداً كما وجوه ساكنيها. تترافق هذه العناصر مع مشهد الجدار الذي يُحيط بمنطقة الحكم الذاتي، جدارٍ عالٍ، تتقدّمه بوابة تفتيش تُنظّم عملية الدخول والخروج منها، وتحاول الحفاظ عليها خالية من «التدنيس» العلماني، ومن أي شائبة قد تشوّه حريدية المكان ويهوديّته الخالصة. يبدو هذا الجدار وكأنه إعادة إنتاج للغيتو كمنطقة آمنة؛ يُمكن لليهودي فيها أن يكون نفسه، وأن يعيش كما تُملي عليه شريعة التوراة.

كل هذا قد يبدو طبيعياً عند تصوير نمط حياة اليهود المتشدّدين، فالبساطة في العيش والتخلّي عن أي مظهر من مظاهر الحياة العصرية هو ما يميّز نمط حياتهم الزاهد. ولكن المثير للاهتمام هنا هو استخدام عدسة التصوير الصفراء/ الفلتر الأصفر الذي درج استخدامه في أفلام هوليوود، ونتفليكس لاحقاً، عند التصوير في مناطق الشرق الأوسط وبلدان «العالم الثالث». يُعطي هذا المؤثر التصويري انطباعاً غير صحي عن المكان، ويُضيف لمسة من القذارة والبدائية للمشهد، على اعتبار أنه مُصوّر في بلدان خطيرة تنتشر فيها الجرائم والأوبئة، ويعكس استخدامه حالة من التنميط، واعترافاً ضمنياً بتخلّف ورجعية اليهودي الحريدي المتشدّد.

ويمكن القول إن العمل لا يُحاول أن يصوّر الأوتونوميا بشكلٍ موضوعيّ، ويبدو الحكم الأخلاقي المسبق فيه واضحاً من الحلقة الأولى للمسلسل.

مجتمع «الأوتونوميا» كمجتمع مأزوم

يعمل «بروبدا»، إحدى الشخصيات الرئيسة في المسلسل، في تهريب المواد الممنوعة من الدخول إلى «الأوتونوميا»؛ كالأفلام والكتب ولحم الخنزير وغيرها، وهو الشخص المسؤول عن نقل جثث الموتى الذين يرغب ذووهم أو أولئك الذين أفصحوا قبل موتهم عن رغبتهم في أن يتم دفنهم بحسب الشريعة اليهودية وفي المقابر المقدّسة. ينقل «بروبدا» المواد «الحرام» المُهرّبة في توابيت الموتى وتحت جثثهم، ويقوم بتوزيعها بمشهد لا يخلو من السخرية من تعاليم الشريعة اليهودية التي تُحرّم قصص الأطفال، والهواتف الذكية، وكتب الفلسفة التي يطلبها، بشكل سرّي، الحاخام الأكبر صاحب السلطة العليا في الأوتونوميا.

تبدو الشخوص الرئيسة في الأوتونوميا مُثقلة بذاكرة الحرب الأهلية، ولكنها غير مُتصالحة مع الحال الذي وصلت إليه، وهذا يدفعها لمساءلة قرار الانفصال وجدوى الاستمرار فيه؛ حيث يُبرز مخرجا المسلسل هذا الوضع المأزوم من خلال طرح النقاشات المتعلّقة بالأزمة الاقتصادية في منطقة الحكم الذاتي بشكلٍ مستمر، إضافة إلى التركيز على التناقضات ومشاكل الفساد، والصراع بين الرغبة في التمسّك بتعاليم الشريعة اليهودية التي تُعدّ قانوناً إلزامياً، وبين عدم القدرة على كبح جِماح الرغبات البشرية البدائية؛ كقراءة بعض الكتب، أو سماع أنواع معيّنة من الموسيقى الممنوعة. ولا يخلو الأمر من تصوير الحكم في الأوتونوميا كحُكم فاسد، يستخدم السلطة لأهداف سياسية وشخصية، ويدفع بالنظام القائم إلى الانهيار شيئاً فشيئاً.

العودة إلى النهاية من جديد

هل يشير المسلسل إلى أي تهديد وجودي؟ ليس تماماً؛ فالدولة الصهيونية استطاعت أن تُدير الأمور بشكلٍ جيد حتى بعد انفصال الحريديم، ويبدو أنها توصّلت إلى صيغة إدارية يُمكن من خلالها إدارة العلاقات المشتركة بينها وبين الأوتونوميا، وأبقَت موضوع إعادة الضمّ مطروحاً وقيد النقاش، كما أنها لم تُبدِ أي تردّد في العودة لقرار التجنيد الإجباري فور إعادة ضمّ الأوتونوميا ممّا يوحي بحزم في الرؤية والقرار. أما فيما يتعلق بالفلسطينيين، فقد تم تجاوز وجودهم بشكلٍ شبه كامل، ولم يتم الحديث عنهم إلّا عندما احتاج «بروبدا» إلى المُساعدة لعبور الحدود البريّة للأردن، حيث اضطر إلى الاستعانة بأحد الفلسطينيين من «منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني»، والتي بدتْ على حالها مُحاطة بالجدار العازل والحواجز العسكرية، ومُغطّاة بأعلام الفصائل الفلسطينية، ولم يتم الحديث عن أي تهديد قد يُشكّله الفلسطينيون، ولا عن أي شكل من أشكال «الصراع» معهم. وأعتقد هنا أن تجاوز وجود الفلسطيني ما هو إلا تعبير عن القلق ولكن بصورة أخرى؛ فكيف يُمكن احتمال سيناريو يحمل حرباً أهلية إسرائيلية دامية، وحرباً يشنّها الفلسطينيون في الوقت ذاته، إن هذا أسوأ ممّا يريد كاتبا المسلسل ومخرجه تصويره.

الغريب فعلاً هو عدم تطرق المسلسل إلى تيار الحردليم (التيار الديني القومي)؛ وهم يهود متديّنون يُشبهون الحريديم في تشدّدهم، ومع ذلك فهم يحملون وجهة نظر صهيونية تماماً؛ إذ يلتحقون بالخدمة العسكرية في الجيش، ولهم مُساهمات عدّة في خدمة الدولة والمجتمع الإسرائيليين، ويرون في الدولة الإسرائيلية قيمة دينية. يتجاهل المسلسل وجودهم بشكل كامل، على الرغم من بروزهم في السنوات الأخيرة على المستوى القومي الإسرائيلي.[٣] بشكل عام، المسلسل لا يأتي على ذِكر أي من التيارات الحريدية المختلفة،[٤] ويصوّر الحريدية كأنها كتلة واحدة. لكن، قد يغفر للمسلسل تجاوزه للحرديم وغيرهم من التيارات الدينية انتماؤه لدراما الخيال، ومحاولته إضافة سوداوية تخدم حبكة النص، من خلال توفير العوامل الملائمة لخلق تجاذب علماني ديني حقيقي، يمكنه فعلاً أن يؤدي إلى حرب أهلية تكون نتائجها بهذا التطرّف.

«الخلاص» وإعادة إنتاج المنفى

يُعيد هذا العمل الدرامي الذي يقع ضمن «دراما النهايات» أو أعمال الديستوبيا، إنتاج النهاية مرة أخرى بدلاً من التوقّف عندها أو إيجاد مخرج يمنع حدوثها أو يُصحّح مسارها، ويحاول سرد قصة نهاية أسطورة إسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية»، أو عكسها من خلال تسارع الأحداث الدرامية والشيّقة، أو محوها في لحظة إعادة ضمّ الأوتونوميا. إلّا أن المشهد الأخير للمسلسل يبدو وكأنه وقوع بالفخ من جديد، وكأن الصراع العلماني- الديني صراع لا نهاية له، ولن ينتهي إلّا إن ابتلع نفسه ومعه إسرائيل كدولة، أو اليهود كشعب، أو الصهيونية كفكرة.

ملصق المسلسل.

في اللحظة التي تتأزّم فيها أحداث المسلسل إلى حدّ يقترب من نهاية الأوتونوميا، بعد تصويت مجلس الحاخامات لصالح إعادة الانضمام للدولة العلمانية من جديد، يتّخذ الحاخام الأكبر قراراً صادما «بالعودة» إلى مدينة «كريتس» الأوكرانية ليحمي يهوديته من التدنيس. يبدو قراره هذا، قراراً خلاصياً ذا طابع فردي، أو بعبارة أخرى إنه يُعيد موضعة «توراة إسرائيل» لتصبح رأس الهرم الخلاصي يليها الانسان اليهودي/ الفرد اليهودي ثم الأرض. وهو بذلك يزيح المكانة التي منحها المشروع الصهيوني (كمشروع خلاصي) لـ «أرض إسرائيل» التي اكتسبت أهمية إضافية بعد احتلال فلسطين بشكل كامل في العام ١٩٦٧، بحيث أصبحت فكرة «أرض إسرائيل» أقرب للحقيقة والواقع. وتبدو إسرائيل في المشهد الأخير من المسلسل وكأنها كارثة أخرى يهرب منها اليهودي الحريدي إلى الشتات.

ينتهي المسلسل بإعادة ضمّ الأوتونوميا للدولة العلمانية من جديد، وقيام الشرطة العسكرية بتأمين تجنيد ٤٠ ألف حريدي كخطوة أولية للضم، وفي عودة لمشاهد العنف مرة أخرى، بالتزامن مع خلفية صوتية لبيان رسمي يتوعّد الحريديم بمواجهتهم بحزم، من أجل «إصلاح الخطأ التاريخي الذي تحمّل فيه المجتمع العلماني عبئهم كأقلية»، متوعداً باستخدام القوة لإجبارهم على الانضمام للجيش، وأنه لن يكون أمامهم أي خيار آخر هذه المرة.

في «أوتونوميوت» يخشى اليهودي من نفسه، ومن ذاته ما قبل الصهيونية، ولذلك، تأتي النهاية على شكل عودة للمنفى، أو محاولة نفي/ محو اليهودي الحريدي، المتديّن المُنغلق والضعيف، الذي يخشى الصهيوني العلماني من العودة إليه. الأوتونوميا هنا وما تحمله من تناقضات، سواءً على صعيد شخصية اليهودي الحريدي المأزومة بشكل واضح، أو على صعيد نمط الحياة «الغيتوي»، هي أسوأ سيناريو قيامي قد يُصيب المشروع الصهيوني، بالمقابل فإن إجبار اليهودي الحريدي على التخلّي عن «يهوديته» لصالح المشروع الصهيوني هو أسوأ ما قد يصيبه، وبهذا يختار الحريدي المنفى خلاصاً له، وتمضي الدولة الصهيونية في إلغاء اليهودي الحريدي، باعتباره انعكاساً للمنفى، ومعيقاً لاستمرار المشروع الصهيوني، وبذا يكون خلاصها.

(هوامش)

1. أنطوان شلحت، "أدب النهايات الإسرائيلي- البدايات والصيرورة"، قضايا إسرائيلية، عدد 60 (2015).
2. مرح خليفة، ونبيه بشير. "النهايات: الهوس القيامي الألفي لديتر تسمرلنغ"، قضايا إسرائيلية، عدد 63 (2016).
3. للمزيد حول الحردليم أنظر/ي: مدار، "الحردليّة، تاريخ، أيديولوجيا وحضور": كتاب جديد يتناول أكثر المجموعات راديكاليةً في مجتمع المتشددين الدينيين- القوميين اليهود، المشهد الإسرائيلي، 14.12.2020، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، https://bit.ly/2WAcpBK.
4. للمزيد حول التيارات الحريدية يمكن العودة لتقرير خاص أعده مركز مدار بعنوان: "اليهود الحريديم خلفيتهم وتياراتهم ومواقفهم الدينية والدنيوية"، تقارير خاصة، 23.04.2012، https://bit.ly/3mOkFZO.

يصدر قريباً عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٦٧)
سوسن زهر

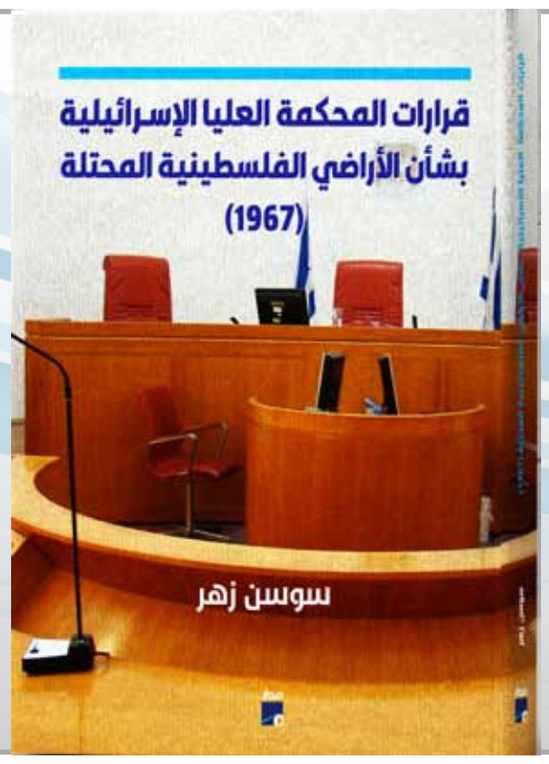

حرق النفايات وانبعاثات المصانع يتصدران أسباب التلوث المُسرطن في إسرائيل.

تقرير إسرائيلي رسمي: ازدياد انبعاث المواد التي يشتبه في تسبّبها بأمراض السرطان بنسبة ١٤٪

كتب هشام نفاع:

سلّمت وزارة حماية البيئة لجنة الداخلية وحماية البيئة في الكنيست الإسرائيلي قبل أسبوع تقريراً حول سجل انبعاث ونقل الملوثات إلى البيئة بموجب القانون، يتضح فيه أن الزيادة في انبعاث المواد المشبوهة في التسبب بأمراض السرطان قد بلغت ١٤٪. وأهم مصدر انبعاث لهذه المواد مصانع صلب وفولاذ في الجنوب والنقب وزيادة التصنيع في معامل الأسفلت. كما أن حوالى ثلثي الانبعاثات المسببة للسرطان أو المشتبه في كونها مسرطنة في إسرائيل في العام ٢٠٢٠ كانت بسبب الحرق غير القانوني للنفايات، وخاصة النفايات المنزلية.

وأشارت وزيرة شؤون البيئة تمار زاندبرغ إلى أن أزمة المناخ تتجلى بالتكلفة الخارجية لتلويث البيئة والتي تُقدَّر بمليارات الشواكل. ونشرت الوزارة يوم ٣٠,٨,٢٠٢١ هذا التقرير السنوي الجديد، وهو الثامن، ويشمل حوالى ٥٧٠ مصنعاً ومصلحة ذات تأثير بارز على البيئة. ومثله مثل التقارير السنوية السابقة، يشمل معطيات عن انبعاث المواد الملوّثة إلى الهواء والبحر والأرض وموارد المياه.

عادة ما تحوي البيانات التي تنشرها وزارة حماية البيئة، في موقع الوزارة، المعطيات بالأرقام والخارطة الجغرافية التي تتيح بحث المعلومات عن كل مصنع ومصلحة يجب عليها تقديم تقرير سنوي للوزارة بسبب ضلوعها في التلويث. وتقول: يتيح التطبيق المتقدم القيام بتحليل المعطيات والبيانات حسب المادّة الملوّثة ومصدر التلويث والقيام بالمقارنة بين معطيات السنوات.

تعدد الوزارة أهداف سجل الانبعاث والنقل إلى البيئة كالتالي: المساعدة في إجراءات الرقابة على المصانع والمصالح، تحديد قاعدة معلومات في وضع سياسة الوزارة لحماية البيئة، زيادة شفافية المعلومات البيئية في إسرائيل، المقارنة بين ظروف حماية البيئة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث أن قاعدة سجل الانبعاث والنقل إلى البيئة وكيفية جمع المعلومات في هذه الدول متشابهة بالنظام الإسرائيلي.

أهم نتائج سجل انبعاث ونقل الملوّثات إلى البيئة ٢٠٢٠

المواد المشبوهة كمواد مسرطنة: بلغت الزيادة في انبعاث المواد المشبوهة في التسبب بأمراض السرطان ١٤٪. أهم مصدر انبعاث لهذه المواد مصانع صلب وفولاذ في الجنوب والنقب وزيادة التصنيع في معامل الأسفلت. حوالى ثلثي الانبعاثات المسببة للسرطان أو المشتبه في كونها مسرطنة في إسرائيل في العام ٢٠٢٠ كانت بسبب الحرق غير القانوني للنفايات، وخاصة النفايات المنزلية.

المواد العضوية المتطايرة بدون الميثان: زاد انبعاث المواد العضوية المتطايرة بدون الميثان بنسبة ٤٪ وخاصة بسبب زيادة التصنيع في مجال الفوسفات والأسمدة الكيماوية.

غازات الدفيئة: انخفض انبعاث غازات الدفيئة في إسرائيل بنسبة ٣٪ نتيجة تخفيض استخدام الفحم في توليد الكهرباء وتأثير أزمة وباء كورونا على تقليل استهلاك الكهرباء.

أكاسيد النيتروجين وأكاسيد الكبريت: تأثرت النتائج في هذا المجال بتخفيض النشاط الاقتصادي بسبب جائحة فيروس كورونا وتخفيض الطلب لمنتجات الوقود وتخفيض نشاط مجمع مصفاة النفط بنسبة ١٥٪ وتخفيض بنسبة حوالى ٢٠٪ في نشاط معامل تكرير البترول.

التكلفة الخارجية الناجمة عن الانبعاث إلى الهواء: وصلت التكلفة الخارجية إلى ١٢,٩ مليار شيكل حيث كانت ٧,٧ مليار شيكل بسبب انبعاث غازات الدفيئة، أي هناك انخفاض بنسبة ٥,٧٪ من التكلفة الخارجية عما هي في العام ٢٠١٩.

المازوت: انخفض استهلاك المازوت بنسبة ٢٥٪ خلال العام ٢٠٢٠ حيث انخفض استخدام هذا النوع من زيت النفط منذ العام ٢٠١٢ بنسبة ٩١٪.

تأثرت هذه المعطيات جزئياً بانخفاض النشاط الاقتصادي في إثر جائحة فيروس كورونا: تخفيض استهلاك الكهرباء، تخفيض الطلب على منتجات النفط وإنتاج منتجات النفط بنسبة حوالى ١٥٪ في مصفاة حيفا وحوالى ٢٠٪ في مصفاة أسدود، ولكن بعض الانخفاض ناجم عن خطوات لتخفيض الانبعاث. وتقدر الجهات المهنية بأنه من الصعب عزل هذين السببين ولكن لا شك أن الانخفاض طرأ بغض النظر عن الجائحة.

تغيرات سلبية وأخرى إيجابية في انبعاث الملوثات إلى الهواء

انخفض خلال العام ٢٠٢٠ انبعاث بعض المواد الملوثة إلى الهواء بنسبة ٧٪ - ١٨٪ وفي بعض المواد ازداد الانبعاث بنسبة ٤٪ - ١٤٪ مقارنة بالعام ٢٠١٩. خلال الأعوام ٢٠١٢ - ٢٠٢٠ طرأ انخفاض بنسبة وصلت حتى ٨٢٪ في انبعاث ملوثات إلى الهواء في إثر تطبيق الشروط الصارمة في ترخيص الانبعاث إلى الهواء، ونتيجة لزيادة استخدام الغاز الطبيعي وتخفيض استخدام الفحم في توليد الكهرباء.

أما انبعاث أكاسيد النيتروجين فبالرغم من بعض التخفيض الذي طرأ مع مرور السنين، ما زال انبعاث أكاسيد النيتروجين في إسرائيل ضعفَي الانبعاث المسجّل في دول في الاتحاد الأوروبي، خاصّة من محطة توليد الكهرباء في الخضيرة التي ما زال يعمل فيها عدد من الوحدات بدون منشآت متخصصة في تخفيض انبعاث أكاسيد النيتروجين وأكاسيد الكبريت.

زادت كميات المواد المشبوهة أو المعروفة بتأثيرها على تطوّر أمراض السرطان بنسبة ١٤٪ مقارنة بالعام ٢٠١٩ وخاصة في مصانع للكيماويات المختلفة، منها السماد. وعثرت وزارة حماية البيئة في بعضها على انبعاث غازات البنزين. مصادر أخرى لزيادة المواد المتسببة في السرطان كانت معامل الأسفلت نتيجة زيادة التصنيع، وموقع طمر النفايات «غاني هداس» نتيجة القيام بتحليل الفورماهيد في مختبر معتمد ومرخص. وتقول الوزارة إنها طالبت هذه المعامل بتقديم مخططات لتخفيض انبعاث المواد الخطرة.

يشير التقرير بين التغيرات الإيجابية إلى أنه منذ العام ٢٠١٢ طرأ في خليج حيفا انخفاض على انبعاث المواد الخطرة إلى الهواء بنسبة تتراوح ما بين ٤٤٪ و٩٥٪. وتأثراً بجائحة فيروس كورونا انخفض في ٢٠٢٠ الطلب على منتجات النفط وبالتالي انخفض الإنتاج في مصفاة النفط في خليج حيفا بنسبة ١٥٪ وطرأ انخفاض بنفس النسبة في انبعاث ثاني أكسيد الكربون وأكاسيد الكبريت والمواد العضوية المتطايرة غير الميثان. كذلك، فإغلاق مصنع «شيمن» في حيفا أثر هو الآخر على الانخفاض في انبعاث هذه المواد. ولكن في محطة توليد الكهرباء في حيفا زاد بنسبة ١٠٪ انبعاث أكاسيد النيتروجين في إثر زيادة الانبعاث في هذه المحطة بنسبة ١٩٪.

كان مصدر التخفيض بنسبة ١١٪ في انبعاث المواد العضوية المتطايرة في مصفاة النفط في خليج حيفا هو تخفيض الانبعاث من الخزانات في إثر تركيب المنشآت للإغلاق المحكم وتخفيض الانبعاث من المداخن بعد تركيب منشآت غسل الغاز. مع ذلك، زادت المواد المسرطنة المنبعثة من المصانع بنسبة ٢٪ رغم انخفاض الإنتاج في مصفاة النفط وذلك نتيجة زيادة انبعاث كل من البنزين والفورمادهيد وإثيل- بنزين.

ارتباطاً بالمحروقات، يشير التقرير إلى أنه في العام ٢٠٢٠ انخفض استهلاك المازوت في المصانع خضوعا لقانون سجل الانبعاث والنقل إلى البيئة حيث أوقف ١٣ مصنعاً استخدام المازوت في عملها، منها: نيليت، شيمن، مصنع الإسمنت هار طوف، مصنع منتجات الحليب تنوفا في رحوفوت، مصنع دشانيم، مصنع بلانتيكس. وعموماً، انخفض استخدام المازوت منذ العام ٢٠١٢ بنسبة ٩١٪. وانخفض استخدام الغاز الطبيعي بنسبة ٢٪ نتيجة انخفاض الإنتاج في مصفاة النفط في حيفا وفي أسدود. وهذا في وقت ازداد خلاله استخدام الغاز الطبيعي منذ العامّ ٢٠١٢ بنسبة ١٨٦٪.

التكلفة الخارجية لانبعاث المواد الملوثة إلى الهواء

مجمل التكلفة الخارجية الناجمة عن انبعاث الملوثات إلى الهواء من جميع المصانع الخاضعة لقانون سجل الانبعاث والنقل إلى البيئة في ٢٠٢٠، كان ١٢,٩ مليار شيكل بما فيها ٧,٧ مليار بسبب انبعاث غازات الدفيئة. مقارنة بالعام ٢٠١٩ طرأ انخفاض بنسبة ٥,٧٪ - ٧٠٠ مليون شيكل، نتيجة تخفيض استخدام الفحم في محطة الكهرباء في الخضيرة ومحطة أشكلون، وإغلاق مصنع فينيتسيا في نوف هجليل، ووقف إنتاج الإسمنت في بيت شيمش.

من ناحية أخرى، يرى التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في غاز الميثان أنه المسؤول الأهم في احترار العالم. معنى ذلك أن تخفيض ثاني أكسيد الكربون لا يكفي لوقف الاحترار. وتشير معطيات سجل الانبعاث والنقل إلى البيئة إلى أنّ انبعاث غازات الدفيئة في إسرائيل انخفض بنسبة ٣٪ بينما خلال السنوات الخمس السابقة كان متوسط الزيادة بنسبة ٢,٢٪. ولكن نسبة انبعاث الميثان للفرد في إسرائيل: ١,٣ طن للفرد بينما متوسط الانبعاث في أرجاء العالم ١,٠٧ طن للفرد وفي الاتّحاد الأوروبي ٠,٨٩ طن للفرد (معطيات البنك العالمي).

وتضيف بيانات وزارة حماية البيئة إلى أنه قد ينبعث الميثان في كل مرحلة من مراحل استخراج الغاز الطبيعي ونقلها. وتدعي أنه يجري حالياً رصد انبعاث الميثان من خلال الكاميرات البصرية وعينات الهواء في منصة لفياتان ومنصة تمار لاستخراج الغاز في البحر المتوسط، ولكن لا رصد في الأنابيب لنقل الغاز في البحر والبر. وزارة حماية البيئة تقول إنها تدرس إمكانية توسيع المطالبة برصد تسربات الغاز في خطوط النقل وفي المنشآت لتخفيض الضغط في إطار صلاحياتها.

أعلنت سلطة الغاز عن تسجيل فرق طفيف بين كمية التمديد وكمية الاستهلاك بسبب فوارق في إجراءات التمديد والتوزيع للغاز. لكن هذه الكمية تساوي حوالى ١٥٪ من الميثان المنبعث في إسرائيل وحوالى ١,٣٪ من انبعاث الغازات الملوثة. موقف سلطة الغاز أن خسارة الغاز تساوي ٠,٠٠٢٪ فقط من كمية الاستخراج أي حوالى ٢٠٠ طن فيما يساوي ٠,٠٨٪ من مجمل الميثان المنبعث في إسرائيل وحوالى ٠,٠٠٧٪ من مجمل غازات الدفيئة. وأعلنت وزارة حماية البيئة أن المعلومات واردة في تقرير لشركة نقل الغاز لم تدرسه بعد.

للتوضيح، فإن الميثان من غازات الدفيئة القوية للغاية، وهو مسؤول عن حوالى ٣٠ في المئة من الاحترار منذ حقبة ما قبل العصر الصناعي. وتؤكد الدراسة سبب الحاجة الماسة لاتخاذ إجراءات دولية، حيث إن انبعاثات الميثان التي يتسبب فيها الإنسان تتزايد بوتيرة أسرع من أي وقت مضى منذ بدء تسجيلها في الثمانينيات من القرن الماضي. ووجدت دراسة تدعمها الأمم المتحدة نُشرت في أيار الفائت أنه يمكن تقليل انبعاثات الميثان الناتجة عن الأنشطة البشرية بنسبة تصل إلى ٤٥ في المئة هذا العقد، وبالتالي المساعدة في الحفاظ على هدف ١,٥ درجة مئوية بما يتماشى مع اتفاق باريس للمناخ.

العديد من القرارات لم تنفّذ والكثير من الأهداف لم تتحقق

ازدادت كميات الأملاح في المياه المطهَّرة، التي أعيد تدويرها للاستخدام، في ٢٠٢٠ بنسبة ١٠٪ وبنسبة متراكمة بلغت ١٩٪ منذ ٢٠١٦. مصدر الزيادة هو كثرة الأمطار في السنوات الأخيرة التي دفعت بسلطة المياه إلى ضخ مياه بحيرة طبريا كثيرة الملوحة إلى نظام المياه القطري. تخفيض الملوثات في الصرف الصحي الصناعي الذي يصل المعاهد لتنقية الصرف الصحي يصل إلى ٣٦٪ حتى ٨٥٪ منذ العام ٢٠١٢ وذلك رغم الزيادة بنسبة ٧٪ من المصانع التي تقدم التقارير.

وفقاً لبيانات الوزارة، انخفضت كميات إعادة تدوير النفايات البلدية في ٢٠٢٠ بنسبة ١,٣٪ (تقارير المحطات الانتقالية، لا مجمل النفايات المختلطة في إسرائيل) وذلك بعد إغلاق المحطة الانتقالية عمير - الشركة لتدوير النفايات وتقليم الأشجار. في العام ٢٠٢١ تم افتتاح منشأة لفرز النفايات في العفولة وذلك بدعم مالي من وزارة حماية البيئة. وأقيمت منشأتان أخريان لفرز النفايات، وفي السنوات الثلاث المقبلة يتم فتح منشآت إضافية.

تبدو القرارات الحكومية الأخيرة إيجابية في توجهها ومضمونها، ولكن يبقى السؤال طبعا في تطبيقها. فالتاريخ القريب يشير إلى أن العديد من القرارات لم تنفّذ والكثير من الأهداف لم تتحقق. ففي العام ٢٠١٠، نشرت وزارة البنى التحتية، الطاقة وموارد المياه الإسرائيلية، ورقة وضعت فيها هدفاً أنه بحلول العام ٢٠٢٠، ستصل نسبة استهلاك الطاقة المستغلة من مصادر متجددة إلى ١٠٪ من مجمل الطاقة التي يتم إنتاجها في إسرائيل. لكن الأرقام ما زالت بعيدة عن الهدف.

للمقارنة، كما نقل موقع i٢٤ الإخباري الإسرائيلي: بحسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تعتبر الصين، التي كانت في الماضي ملوثة جداً، رائدة مجال الطاقة المتجددة، في حين أن الولايات المتحدة تحتل المركز الثاني. والدنمارك – دولة مساحتها وعدد سكانها قريب من إسرائيل– أنتجت أكثر من ٧٠٠٠ ميغاواط من الطاقة المتجددة في العام ٢٠١٥. أما إسرائيل فقد انتجت أقل من ٨٠٠ ميغاواط من مصادر طاقة متجددة – ٢,٦٪ فقط من مجمل استهلاك الكهرباء فيها.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية